



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل ٢٠٠٨ / ٣ / ٢
محمد

قرار وزارى رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٠٨

صادر بتاريخ ٢٠٠٨ / ٣ / ٢

وزير التجارة والصناعة :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
- وعلى القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ولائحة التنفيذ
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته
- وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة التجارة الخارجية والصناعة

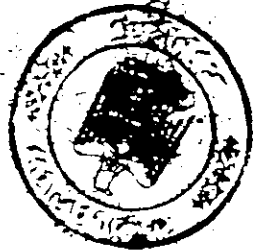
ق ر ر

مادة أولى : تنشأ وحدة لتلقى وتجميع نتائج التقارير من كافة الجهات الرقابية على المصانع والأسواق يكون مقرها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

مادة ثانية :

* تختص الوحدة بالمهام التالية :

- تجميع كافة البيانات المتعلقة بنتائج الرقابة على الإنتاج من كافة مصادرها سواء على المصانع ذاتها أو المعروض منها بالأسواق وذلك بالتنسيق مع كافة الأجهزة الرقابية المعنية بالوزارة والوزارات الأخرى وهى :
 - مصلحة الرقابة الصناعية .
 - مراقبة الأغذية بوزارة الصحة .
 - مباحث التموين .
 - قطاع التجارة الداخلية بالوزارة .
 - قطاع الرقابة على الأسواق - وزارة التضامن الإجتماعى .
 - الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .





جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة

الوزير

وذلك بهدف :

١. تلقي كافة التقارير الخاصة بالقضايا والإنذارات لمواقع الإنتاج الصناعي وبالأسواق وتقييم وتحليل هذه النتائج شهرياً .

٢. إتاحة نتائج التحليل والتقييم المبيعة لكافة الأجهزة بالوزارات المعنية لمزيد من التنسيق فيما بينها في توجيه وتخطيط العمليات الرقابية على ضوء هذه النتائج .

٣. الإستفادة من نتائج التقييم في تصنيف المنشآت الإنتاجية لتحفيز المتميزين منها ومحاسبة الغير ملتزمين .

٤. إتاحة الفرصة للجان القومية للمواصفات بهيئة المواصفات للوقوف على مدى تطبيق المواصفات القياسية المصرية الصادرة في جميع مجالات السلع والمنتجات .

مادة ثالثة : تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتنسيق مع كافة الأجهزة الرقابية المعنية بوضع النماذج الخاصة بالتجميع والمعايير الخاصة بالتقييم والتقارير الصادرة عن الوحدة .

مادة رابعة : تقوم هيئة المواصفات والجودة بتوفير الموارد البشرية والمالية والإدارية اللازمة لعمل الوحدة .

مادة خامسة : على الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية تنفيذ هذا القرار .

وزير التجارة والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد

